

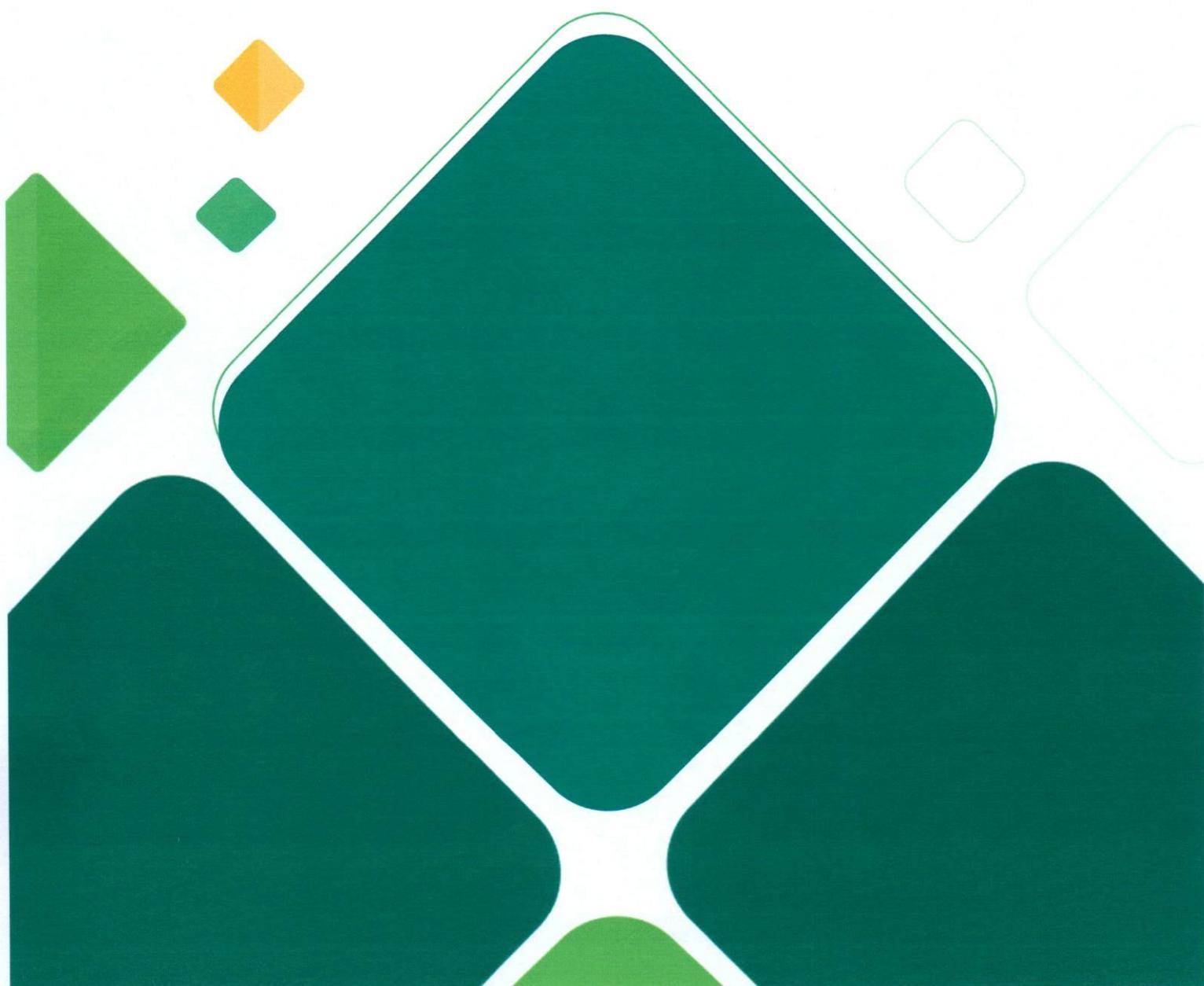
# وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

Ministry of Municipal Rural Affairs & Housing



## الضوابط والشروط المتعلقة بإفراغ الشوارع والممرات (الطرق الداخلية) إلى الملكيات المجاورة لها

الصادرة بموجب الأمر السامي رقم (٤١٨٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٩/١٢ هـ



الدُّخُولُ الْمُشَهُودُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١

رقم الصادر : ٤١٨٢  
تاريخ الصادر : ١٤٢٧/٩/١٢  
المرفقات : ٣٧

دَارُ الْقِرْبَةِ الْمُتَعَلِّمَةِ  
شَكْبُ الرَّبِّ  
٥٢٨٩٢/١٠٢  
التَّارِيخُ / ٩٠١٣ - ١٤٣٨  
الرِّفَاضُ / ٢٢



١٤٢٧  
الْمَسْكَنُ الْعَاصِمَةِ السَّعْدُونَ  
الْأَقْرَبُ الْجَنَاحُ  
(٦٩١)  
(٧٠٠٩٥٩٧٣٩)  
الْأَدَارَةُ الْسَّانِدَةُ

برقية

صاحب المعالي وزير الشؤون البلدية والقروية  
نَسْخَةٌ لِـ وزَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ  
نَسْخَةٌ لِـ الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِمَجْلِسِ الْوَزَارَةِ  
نَسْخَةٌ لِـ وزَارَةِ الْمَعْدُلِ  
نَسْخَةٌ لِـ وزَارَةِ الْمَالِيَّةِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلبنا على كتاب سمو الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٥١١٠ في ١٤٢٨/٧/٢٧ مـ المشار فيه إلى كتابكم رقم ٤٠٤٧٦ في ٤٠٤٧٦ في ١٤٣٧/٨/١٦ مـ المشار فيه إلى الأمر رقم ٥٩٤٠٥ في ٤٣٦/١١/٢٦ مـ القاضي بالموافقة على إفراغ الشوارع والمرات (الطرق الداخلية) التي توافق وزارة الشؤون البلدية والقروية على ضمها إلى الملكيات المجاورة لها وفقاً للضوابط والشروط المنصوص عليها في تعليم وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٧٤٧٦٧ في ١٤٢٦/١٢/٣٠ مـ وتوجيه الوزارة بالتنسيق مع وزارة العدل للقيام بتحديث الضوابط والشروط المشار إليها. وما تم إيضاحه من أن مجلس الوزراء اطلع على المحضر رقم (٢٧١) في ٤٣٨/٣/١٦ مـ والمذكورة رقم (٦٩٧) في ٤٣٨/٦/٩ مـ المعدين في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء بشأن الموضوع وعلى توصية رقم (١٢-٤١٤٣٨/٤١٤) في ١٤٣٨/٦/٢١ مـ المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وعلى توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء المتقدمة في هذا الشأن ووجه مجلس الوزراء باعتماد الإجراءات والضوابط والشروط الموضحة تفصيلاً في كتاب سمو الأمين العام لمجلس الوزراء المشار إليه.

ولموافقتنا على ما ووجه به مجلس الوزراء، اعتمدوا إكمال ما يلزم بموجبه. وتم تزويد الجهات المعنية بنسخ من هذا الأمر لاعتماده.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود  
رئيس مجلس الوزراء



شئون الأحياء الراجحة



الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود  
مجلسي الوزراء  
الأمانة العامة

الموضوع: شأن تحديث الضوابط والشروط المتعلقة بإفراج الشوارع والممرات (الطرق الداخلية) إلى الملكيات المجاورة لها .

(٥٧٢)

حفظه الله

صاحب المعالي رئيس الديوان الملكي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبعث برفقة المعاملة الواردة ببرقية معاليكم رقم ٤٤١٨٩ وتاريخ ١٤٣٧/٩/١٢ ، المشتملة على خطاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٤٠٤٧٦ وتاريخ ١٤٣٧/٨/١٦ ، في شأن تحديث الضوابط والشروط المتعلقة بإفراج الشوارع والممرات (الطرق الداخلية) إلى الملكيات المجاورة لها .

ويطيب لي إحاطة معاليكم أن مجلس الوزراء اطلع على هذا الموضوع خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٧ برئاسة خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - ، كما اطلع على المحضر رقم (٢٧١) وتاريخ ١٤٢٨/٣/١٦ ، والمذكورة رقم (٦٩٧) وتاريخ ١٤٢٨/٦/٩ المعددين في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأن الموضوع ، وعلى التوصية رقم (٢٣٨/٤١-١٢) وتاريخ ١٤٢٨/٦/٢١ مـ المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأنه ، وعلى خطاب هيئة الخبراء بمجلس الوزراء رقم ٢٥٤٨ وتاريخ ١٤٢٨/٧/١٦ ، وعلى توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء المتخذة في هذا الشأن ، ووجه المجلس الموقر بما يلي :

أولاً : تشكيل لجنة من الإدارات المختصة في كل أمانة وبلدية ، تكون مهمتها دراسة طلب ضم الشارع وممرات المشاة (الطرق الداخلية) ودمجها في القطع المجاورة لها وفقاً للضوابط والشروط الآتية :

١ - أن يكون الشارع أو الممر فاصلًا بين أملاك صاحب الطلب فقط .

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

رئيس مجلس الوزراء

الأسماء العائلية



(٢)

- ٢ - لا يكون الشارع أو الممر ذا نفع عام أو له صفة المرفق العام .
- ٣ - لا يترب على ضم الشارع أو الممر ضرر على أحد المنتفعين به .
- ٤ - أن تحدد الوسيلة التي تعود بالفائدة على الامانة أو البلدية إما البيع أو المعاوضة .

ثانياً : يضم إلى عضوية اللجنة المشار إليها في البند (أولاً) ممثل من مصلحة أملاك الدولة متى ما كان العقار (الشارع أو الممر) المراد دمجه بقطعة الأرض المجاورة له، ضمن أرض الت للدولة عن طريق نزع الملكية ، وصادره لها صك باسم مصلحة أملاك الدولة .

ثالثاً : تقوم الامانة أو البلدية المعنية - بعد تحقق اللجنة المشار إليها في البند (أولاً) من انطباق الضوابط والشروط المشار إليها - بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن شبكات المرافق مثل (كهرباء ، مياه ، اتصالات ، صرف صحي) للتحقق من وجود شبكات لها في الشارع أو الممر ، وأخذ موافقتها حيالضم في حال وجودها .

رابعاً : تقوم الامانة أو البلدية المعنية - بعد استكمال ما أشير إليه أعلاه - بإحالة كامل أوراق معاملة طلبضم إلى المجلس البلدي لدراسته وإبداء الرأي في شأنه .

خامساً : ترفع الامانة المعنية للجهة المختصة في وزارة الشؤون البلدية والقروية كامل أوراق المعاملة مشتملة على أصل تقرير اللجنة ، ومرئيات المجلس البلدي ، وموافقة الجهات المسؤولة عن شبكات المرافق ، وإقرار صاحب الطلب بتحمله تكاليف النقل ، والرفع الساحي والمخطط المعدل المقترن ، للدراسة تمهدأ للعرض على وزير الشؤون البلدية والقروية .

سادساً : يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية أو من يفوضه قراراً يتضمن الموافقة على اعتماد تعديل المخطط .

الملكية العربية السعودية  
المجلس الوزاري  
الإمارة العثمانية



(٢)

سابعاً : تقوم لجنة التقدير المنصوص عليها في لائحة التصرف بالعقارات البلدية ، بتقدير قيمة البيع أو المعاوضة .

ثامناً : يصدر أمين المنطقة قراراً يتضمن الموافقة على الاعتماد النهائي للمخطط ، بعد إرفاق ما يثبت خلو الموقع من الشبكات الموجودة به .

تاسعاً : يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية - أو من يفوضه - قراراً بالموافقة على الضم .

عاشرأ : تحيل الإمارة أو البلدية المعنية قرار اعتماد المخطط النهائي وقرار الموافقة على الضم المشار إليها في البندين (ثامناً) و (تاسعاً) ، مع إرفاق ما يثبت السداد ، ومعلومات إفراغ العقار المعرض به ، إلى كتابة العدل المختصة ، مرفقاً لها صورة مصدقة من المخطط المعتمد المعديل ومن محضر التقدير ؛ لإكمال اللازم حيال الإفراغ لطالب الضم .

وتقبلوا معاليكم أطيب تحياتي وتقديرني .

السعد

الأمين العام لمجلس الوزراء

عبدالرحمن بن محمد بن عياف آل مقرن